تدخل السيد زهير المظفر الوزير المعتمد لدى الوزير الأول
المكلف بالوظيفة العمومية والتنمية الإدارية
في الجلسة الأولى بصفته رئيس مجموعة العمل الرابعة

التوقيت: 17.30 إلى 19.30

بسم الله الرحمان الرحيم

أصحاب المعالي السادة الوزراء،
أصحاب السعادة السادة السفراء،
السيدات والسادة،

أريد في بداية هذا التدخل أن أتوجه بالشكر إلى أخي وزميلي الدكتور أحمد درويش، وزير الدولة للتنمية الإدارية بجمهورية مصر العربية على الدعوة التي وجهها لي للمشاركة في هذا الاجتماع الثاني للجنة الوزارية لمتابعة "مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في البلدان العربية".

كما أريد بهذه المناسبة أن أجدّد خالص عبارات الشكر والتقدير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على دعمهما ومساندتهما المتواصلة للمبادرة وكذلك على الجهود المكثفة التي بذلاها خلال الأشهر الأخيرة لتهيئة الظروف المناسبة لانعقاد هذا الاجتماع.

السادة الوزراء،

السادة السفراء،

السيدات والسادة

لقد كانت تونس التي ترأس مجموعة العمل الرابعة حول "توفير الخدمات العمومية والشراكة بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى تحسين جودة التشاريع" أول بلد عربي ينظم في 28 ,29 جوان 2005 اجتماعا إقليميا للبلدان العربية التي ترغب في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة في المساهمة في أعمال المجموعة الرابعة.

وقد شارك في هذا الاجتماع الأول 65 خبيرا إداريا يمثلون 11 بلدا عربيا بالإضافة إلى ممثلين عن المملكة المتحدة واليونان واليابان ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العربية للتنمية الإدارية. وقد قدمت البلدان العربية المشاركة في هذا الاجتماع عروضا عن تجاربها في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير الخدمات العمومية ووفر الاجتماع فرصة ثمينة للإطلاع على تجربة المملكة المتحدة التي تتولى رئاسة المجموعة مع تونس. كما قدمت اليونان عرضا عن تجربتها في مجال تحسين جودة النصوص القانونية.

وقد توصّل المشاركون بعد نقاشات ثرية ومفيدة إلى تحديد الأولويات والحاجيات بالنسبة إلى المراحل القادمة وذلك انطلاقا من تشخيص موضوعي للأوضاع التي تعرفها البلدان العربية في محاور اهتمام مجموعة العمل.

وتواصلت منذ تاريخ انعقاد الاجتماع الأول الأنشطة في إطار المبادرة وكانت متعددة ومتنوعة ويمكن أن نذكر بالخصوص:

- سلسلة **الاجتماعات الخصوصية** حول "جودة النصوص القانونية" التي بادرت بتنظيمها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. وقد مكّنت هذه الاجتماعات من تدقيق المفاهيم والإطلاع على المبادئ التوجيهية لسياسات النهوض بجودة التشاريع والتراتيب،
- سلسلة **المهمات الميدانية** التي قام بها خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في عديد البلدان العربية لمساعدتها على إعداد التقرير الخاص بتشخيص الوضع الحالي (Stock-taking) في مرحلة أولى وبإعداد مشروع مخطط عمل (Country Action Plan) في مرحلة ثانية.

وقد مكنت هذه المهمات من الاتصال بالمسؤولين الإداريين في البلدان العربية وبمنسقي المبادرة وبأعضاء مجموعات العمل الوطنية ويسرت عملية تشخيص الحاجات الخصوصية بالنسبة إلى كل بلد من البلدان العربية،

- تكليف **خبراء محليّين** بمساعدة الهياكل الإدارية المعنية في البلدان العربية لتشخيص مواطن الضعف في منظوماتها الإدارية وتحديد الأولويات للارتقاء بأدائها في إطار مخططات عمل يمكن تقديمها في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة.

منذ أيام قلائل وبالتحديد يومي 8 و9 ماي 2006 انعقد الاجتماع الثاني لمجموعة العمل الرابعة بتونس بمشاركة 37 خبيرا إداريا يمثلون 7 بلدان عربية كانت هي المتدخل الرئيسي في هذا الاجتماع وقدمت مخططات العمل الوطنية حيث تمت مناقشتها وإثراؤها فيما بين الخبراء الإداريين العرب وبرز اتفاق بخصوص عديد المسائل المشتركة في المحاور الثلاث التي تناولتها مجموعة العمل بالدرس.

1. محور توفير الخدمات العمومية (Public service delivery)

في هذا الإطار عبّرت البلدان العربية المشاركة عن حاجات مشتركة تهم أنظمة المعلومات الإحصائية حول جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين وقياس مدى رضاهم على مستوى هذه الخدمات ومدى استجابتها لحاجاتهم الخصوصية.

كما أكدت هذه البلدان على ضرورة تطوير وسائل إعلام مستعملي المرافق العمومية وتقريب الخدمات الإدارية من المواطنين وخاصة في بعض المناطق الريفية وذلك بالخصوص من خلال الاعتماد المجدي على التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات.

2. محور الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أكدت البلدان العربية المشاركة على الأهمية التي توليها للقطاع الخاص كمحرك للتنمية بصفة عامة وكفاعل أساسي يمكن أن يساهم في

الارتقاء بجودة الخدمات العمومية إلى الأفضل وفي الحد من تكاليفها بالنسبة إلى المواطن والمؤسسة.

وقد بيّن التشخيص الذي قامت به عديد البلدان العربية أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص شهدت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة وأن أساليبها وآلياتها تنوّعت وأن المجالات التي يمكن أن تتجسم فيها تعددت. إلا أن هذا لا يمنع من أن هنالك فرص عديدة لمزيد تطوير هذه الشراكة وفتح مساحات جديدة لتعزيزها ولتدعيمها. وقد تدعّمت القناعة لدى جميع الأطراف وذلك من خلال الإطلاع على عديد التجارب التي تم تطويرها في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لبناء المستشفيات والمدارس والجامعات عن طريق آليات مستحدثة للتمويل وللتصرف في مجالات التدخل المشترك للقطاعين الخاص والعام في إطار شراكة متطورة مسؤولة وشفافة تدعم جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين وتساهم في ترشيد تكاليف هذه الخدمات.

ولقد أفرزت مختلف النقاشات على مستوى مجموعة العمل الرابعة أن هنالك حاجة ملحة لتمكين الإطارات الإدارية من الكفاءات والمهارات والتقنيات الحديثة لإعداد اتفاقيات الشراكة مع القطاع الخاص والتفاوض بشأنها وضبط جزئياتها وتحديد المسؤوليات فيها وتطوير صيغها وهي مجالات لبلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي خبرة واسعة فيها يمكن أن يتم التفكير في إمكانيات الاستفادة منها

سواء كان ذلك على المستوى الثنائي أو على المستوى الإقليمي في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة.

3. محور جودة التشاريع والنصوص القانونية

تؤكّد البلدان المشاركة في أعمال المجموعة الرابعة على إن المنظومة القانونية والإجرائية تعتبر اليوم مقوما من مقومات الإدارة الرشيدة وعنصرا من العناصر التي تساهم في تدعيم القدرة التنافسية الإجمالية.

وفي هذا الإطار تعتزم البلدان العربية المشاركة في المجموعة مواصلة العمل من أجل تطوير السياسات الرامية إلى تحسين جودة النصوص القانونية والترتيبية والإجرائية حتى تستجيب للمواصفات الدولية لجودة النصوص القانونية من سهولة في الفهم ووضوح في القراءة وتجنبا للتفسيرات والتأويلات. كما تعتزم تطوير أنماط الاستشارات حتى تأخذ مشاريع النصوص بعين الاعتبار آراء ومصالح مختلف الأطراف. وقد حصل اتفاق واسع على ضرورة تدريب مختصين في التقنيات الخاصة بصياغة النصوص القانونية في اللغات الثلاث.

وقد اقترحت تونس في هذا الإطار بعث ماجستير متخصص في اللغة القانونية (Jurilinguistes) تكون المشاركة فيه مفتوحة لكل البلدان العربية التي ترغب في ذلك.

كما وافقت كل البلدان المشاركة على مبدإ دراسة مشروع "ميثاق جودة النصوص القانونية Charter for quality low making" الذي قدمته

منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على أن يعرض هذا المبدأ على اجتماع اللجنة الوزارية بشرم الشيخ.

تلك هي حضرات السيدات والسادة أهمّ نتائج مجموعة العمل الرابعة التي نال بلادي شرف ترأس أعمالها.

وأستسمحكم في النهاية التأكيد على أنّ مبادرة الإدارة الرشيدة توفّقت في مجال زمني محدود إلى خلق حركيّة ساهمت في تغذية أفكار التحديث والتطوير في الإدارات العمومية العربية كما ساهمت إلى حد بعيد في بناء نسيج من الكفاءات والخبرات الإدارية في هذه البلدان يتفاعل بصفة متواصلة مع خبراء منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وخبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقيني أنّ أسس اللقاء والحوار والمشاركة التي وفّرتها المبادرة في السنة الأولى منذ انطلاقها ستكون خير ضامن لنجاح المبادرة في مرحلة إنجاز برامج العمل وتنفيذها وهي المرحلة التي نعوّل عليها جميعا لنساهم بحق في إعطاء دفع جديد لنسق الإصلاح والتحديث في بلداننا العربية.

شكرا على اهتمامكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته